

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيجلي هذا الكتاب ملامح علوم النظر والحجة الفقهيين في مذهب الإمام مالك، وهي ملامح يشكل الخلاف العالي عروتها الوثقى وعمودها الفقري، وذلك من ثلاث زوايا متكاملة:

الزاوية الأولى: التعرف على الخصائص الفاصلة للخلاف العالي عند المالكية عن نظيره عند أهل المذاهب الأخرى، وقد توصل البحث إلى أن الخلاف العالي في المذهب المالكي - على خلاف المذهب الشافعي والحنفي - أصله المقارنة والاختيار، أما الجدل والمحاججة، فلم يشتغل بها المالكية إلا لرد شبهات المذاهب الأخرى، وتحقيق القول عليها.

الزاوية الثانية: التأريخ للخلاف العالي وعلوم النظر في مدارس المذهب المالكي المختلفة، وقد تقرر أن كل مدرسة تميزت بمقومات وطرق للاشتغال تطورت عبر الزمن، فمالكية العراق تفردوا بالجدل الفقهي، وفيهم تطور «علم الخلاف» في المذهب المالكي، ومدرستا مصر والقيروان أسستا أساليب المقارنة مع المذاهب الأخرى، خاصة مذهب الشافعي وأبي حنيفة، ولكن الدرس الخلافي في هذين المصرين لحقه ضرر بالغ أثناء فترة الحكم الفاطمي، أما مدرسة الأندلس والمغرب فاتضح أنها تطورت منذ نهاية القرن الرابع الهجري، وارتقت بعلوم الخلاف إلى دراسة «أسباب الاختلاف» و«علله»، كما تعكس ذلك مؤلفات ابن رشد الحفيد، وابن الفرس، وابن السيد، وابن جزري الغرناطي، والرجراجي شارح المدونة.

الزاوية الثالثة: دراسة المناهج الفقهية لكتب الخلاف العالي المالكية، وهي ثلاثة اتجاهات: أولها الاتجاه الجدلي، والمرجع فيه مالكية العراق، والاتجاه الثاني المنهج الأثري، وتفرد فيه ابن عبد البر النمري من دون جل فقهاء الإسلام، حيث وزن كل

الخلافات الفقهية بميزان الحديث، ورجح واستدل بناء على ما صحّ لديه سنداً وظهر معنى. أما الاتجاه الثالث، فهو اتجاه تعليل الخلاف وبيان أسبابه، والذي برز فيه المغاربة والأندلسيون في الفقه الإسلامي قاطبة، ومنهم أفاد من ألفوا فيه من غيرهم، كابن تيمية في رفع الملام، ومن جاء بعده.

وبالنظر في هذا الكتاب نجد مؤلفه الدكتور محمد العلمي أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بسلا، قد بذل جهداً مشكوراً في استقصاء تاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند الفقهاء المالكية، ومن أبرز ما خلص إليه أن الخلاف العالي عند المالكية يشكل شقاً مهماً في اشتغال فقهاء عبر العصور، إلا أنه - باعتباره جوهرًا لشعبة علوم النظر الفقهي والحجة - لا يستغني عن الشعبتين الفقهيتين الأخرين، وهما: شعبة متون المذهب، وهي أهم شعب الفقه الثلاث في المذهب المالكي، وشعبة علوم الفقه العملي والتطبيقي، وهي التي خدمها وطورها مالكية المغرب والأندلس، فهيمنت على الدرس المالكي لدى المتأخرين، منذ العصر المريني ووراثة المغرب لمنهج الأندلسيين الفقهي، حيث أصبح البعد العلمي التطبيقي للفقه هو السمة العامة للمذهب المالكي إلى الآن.

وإلى يومنا هذا يظل الخلاف العالي وسائر علوم النظر والحجة في المذهب المالكي، علوماً يُشْتَغَلُ بها حسب الضرورة، بحيث لا يلجأ إلى الاشتغال بها إلا تبعاً لما تملّيه الظروف المذهبية؛ بياناً لحجج المذهب وردّاً للشبهات عنه، أو تأصيلاً لأحكامه وخدمة لمتونه، حتى إذا استقرت الأحوال، اعتنى فقهاؤه بأحوال الناس ونوازل الوقت، صيانة للاستقرار الاجتماعي في ظل الإسلام العظيم.

وإذ أقدم اليوم هذا الكتاب إلى قُرَّائنا الكرام فإنني أسأل الله تعالى أن يحسن ثواب مؤلفه وجميع من كان سبباً في نشره، كما أسأله عز وجل أن يجعله في سجل حسنات راعي العلم والعلماء مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعزه، والله الموفق والهادي.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء